



التاريخ: 2018/09/19

حقوقيون على هامش الدورة 39 لمجلس حقوق الإنسان السعودية توسع من
استخدام مصطلح الإرهاب للقضاء على النشاط السلمي

الحقوقيون يدعون أعضاء مجلس حقوق الإنسان للضغط على الحكومة
السعودية لإطلاق سراح النشطاء

الحقوقيون يدعون لاستخدام الآليات الدولية المتاحة لمحاسبة المسؤولين عن
الانتهاكات

عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا الثلاثاء 2018/09/18 ندوة على هامش انعقاد
الدورة 39 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف بعنوان 'تحت ستار الإصلاح: اعتقالات تعسفية
وانتهكات لحقوق الإنسان في السعودية'

لدار الجنسة المحامي إيدن إيس الذي استقبلها بانقون 'مجلس حقوق الإنسان يستعد لمراجعة ملف
حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2018، وهذه المراجعة
يجب ان تأخذ بالاعتبار كافة التقارير التي تتحدث عن الاعتقالات التعسفية والمعاملة الغير انسانية
والإهمال الطبي والتعذيب،

وأضاف إيدن كنت مساعداً للمدعي العام البريطاني السابق انثورد ماكديوناك والمحامي روني
ديكسون في إعداد تقرير حول الاعتقال التعسفي في بداية هذا العام حيث كان عدد المعتقلين 161،



وهؤلاء لم يعقلوا في فنادق ضمن نجوم بتهم الفساد، بل اعتقلوا لأنهم نشطاء في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ومنعوا من التواصل مع أهلهم أو محاميهم وحرروا من المحاكمة العادلة وتعرضوا للإهمال الطبي.

وضرب السن مثلاً على أحد المعتقلين وهو الشيخ سلمان العودة الذي اعتقل في سبتمبر/أيلول 2017 وحرر من حقوقه الأساسية وفجأة قبل ثلاث أسابيع قدم للمحاكمة واتهم بعدة تهم على أساسها طائب المدعي العام بإعدامه.

وأكد السن أن استخدام قوانين الإرهاب في محاكمة النشطاء وترجمتها بشكل واسع كان هو السبب الرئيس في المحاكمات التعسفية وإثارة السن أنه لا يوجد في السعودية آلية لتقديم شكوى ولا يوجد مصادر رسمية لاستقاء الأرقام الحقيقية لأعداد المعتقلين والمصادر الوحيدة هي المنظمات الحقوقية الدولية.

وفي كلمتها تحدثت المحامية كلارا جرارد رودريكز عن اعتقال النساء في السعودية حيث لم تكف الحكومة باعتقالهن بشكل تعسفي وتعرضهن لمختلف أشكال الحط من الكرامة بل قادت الحكومة ومن يواليها من منصات إعلامية حملة لشيبتنهن باعتبارهن خونة للوطن ويهددن أمن الوطن.

واتارت كلارا أن أحد المناشطات وهي إسماء الغمام التي اعتقلت منذ عام 2015 والمحتجزة في سجن ذهبان شديد الحراسة قدمت لمحاكمة سرية في أغسطس/أب من هذا العام بناء على تهم مفتركة ومن المفترض أن تظهر في أكتوبر/تشرين أول القادم مرة أخرى أمام المحكمة وقد يحكم عليها بالإعدام.



والتجارت كلارا انه منذ أعلن محمد بن سلمان عن نفسه "مصلحاً" تم إخراج كل صوت معارض له
ومن يحاول الاعتراض على سياسته يواجه الاعتقال والمحاكمة.

وشددت كلارا على ضرورة التوقف بشكل حازم في مواجهة كل ما تقوم به السلطات السعودية من
عمليات اعتقال تعسفي ومحاكمات سرية للنشطاء وضاليت أعضاء مجلس حقوق الإنسان ممارسة
الضغط على الحكومة السعودية لإطلاق سراح النشطاء ورفع المحاكمات التعسفية بحقهم.

بدأت هناك التحري وهي صحيفة سعودية – غادرت السعودية بعد العمل في مجال الصحافة من
الداخل لفترة طويلة واليوم هي متخصصة في الشأن السعودي والانتهاكات – بعبارات قوية معبرة
أن قيام النظام باعتقال وتعذيب المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون من أجل الإصلاح الشامل
والمساواة، تظهر الطبيعة الفاشية للنظام السعودي الاستبدادي.

النظام السعودي، في هذا السياق، يلخص بشكل جيد في كلمات الدكتور الإيطالي موبولين: "كل
شيء داخل الدولة، لا شيء خارج الدولة، لا شيء ضد الدولة، بالنظر إلى هذا حتى استخدام وسائل
التواصل الاجتماعي للتعبير عن السخط هو - وفقاً لينا - محفوف بالمخاطر للغاية".

وأضافت هناك على التقيض من رواية محمد بن سلمان (2030) وبعبارة بالاستماع إلى المواطنين،
فإن النظام لا يحتمل سماع أي انتقاد أو الإصغاء لأراء المواطنين عند صياغة أجندة الإصلاح
الخاصة به.

بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ هناك ان هذا النهج أدى لاحقاً إلى احتجاز الاقتصاديين ونشطاء حقوق
الإنسان ورجال الدين، وعملياً أي شخص يعترض على الوضع الراهن أو يتحدى جدول أعمال



الحكومة واستراتيجيتها قمصيرة الاعتقال، هناك شعور جماعي داخل المملكة بأنها أصبحت سجنًا كبيرًا!

أناند شاه، وهو محام مقيم بالولايات المتحدة له خبرة واسعة في التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية، تحدث عن آليات العدالة الدولية التي يمكن استخدامها من أجل محاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات في المملكة العربية السعودية على انتهاكهم للقانون الدولي.

أناند في حديثه المطول اعتبر أن السلطات السعودية تقوم بالاعتقالات وفق حمله منهجية وهذا يتطابق مع تعريف الجريمة ضد الإنسانية الوارد في المادة السابعة من اتفاقية روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية، وفقاً للمادة 7 (1) من نظام روما الأساسي حوادث الاحتجاز والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري ليست معزولة وإنما منهجية، تحدث على أساس متكرر وفقاً لأناند.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المادة 7 (2) من نظام روما الأساسي، التي تعرف الهجمات بأنها مسان سنوك تشمل ارتكاب العديد من الأفعال المتمثل إليها... ضد أي من السكان المدنيين، عملاً بسياسة دولة أو سياسة تنظيمية، لارتكاب مثل هذا الهجوم "يمكن اعتباره" جرائم دولية بالنظر إلى مدى الأثمة المقدمة ضد المملكة العربية السعودية، وأشار أناند أنه رغم خطورة الجرائم التي ترتكبها السعودية واعتبارها جرائم ضد الإنسانية إلا أن المحكمة لا تستطيع النظر في هذه الجرائم إلا بإحالتها من قبل مجلس الأمن.

وركزت المحكمة الأخيرة، ليزا ماري رودري، المستشارة القانونية في مؤسسة سيفيتاس ماكسيما المتخصصة في ملاحقة الجرائم الدولية على ملاحقة مرتكبي الانتهاكات وفق مبدأ الولاية القضائية العالمية باعتبارها الآلية القضائية الوحيدة المتاحة أمام الضحايا، وأكدت على ضرورة أن يقوم



Arab Organisation for Human Rights in the UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

الضحايا بتوثيق ما حدث لملاحقة المسؤولين عن هذه الجرائم، وأضاعت أن أحد الدروس المستفادة من عملها التحلي بالصبر حيث أن هناك حالات يتم معالجتها الآن تعود أحداثها إلى فترة التسعينات.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا